

الحسيني ( يافا ) ، على محي الدين الحسيني ( القدس ) ، وزين الدين ظاهر الحسيني ( القدس ) ( ٣٣ ) . وفي أيار ( مايو ) من العام نفسه ألف بمدينة يافا ، كل من فرح ونقولا وسمعان وخليل واندراوس شامية شركة عادية باسم « شركة مصنع الشمنتو » ، غايتها صنع البلاط والاعراض الاخرى التي تصنع من الاسمنت ( ٣٤ ) . وفي تموز ( يوليو ) أسس ، في نابلس ، كل من حمدي النابلسي وتركي كنعان معملا للحديد . كما تكونت « شركة المعامل العربية » لبيع واصلاح وسكب وتركيب كافة انواع الموتورات والماكينات والمواسير ، والقيام بجميع الاشغال الحديدية والخشبية ، برأس مال قدره عشرة عشرون الف جنيه فلسطيني ، مقسما الى عشرة الاف سهم ( ٣٥ ) . وفي ايلول ( سبتمبر ) ، تسجلت شركة السيارات لنقل الركاب والمشحونات العادية والتجارية ، بين عكا والبصة ، وخول كل من حسني العاصي ، وميخائيل جبور منصور ، وروبيسن الشاطر ، بالتوقيع عن الشركة مع اثنين من شركائهم الاخرين . كما سجلت الجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير : ١ - جمعية الجورة ( قضاء غزة ) ، ٢ - جمعية بربرة ( قضاء غزة ) ، ٣ - جمعية سليوة ( قضاء يافا ) ، ٤ - جمعية عصيرة الشمالية ( قضاء نابلس ) ، ٥ - جمعية دير غسانة ( قضاء رام الله ) ، ٦ - جمعية بزيع ( قضاء رام الله ) ، ٧ - جمعية بيت لفتا ( قضاء رام الله ) ، ٨ - جمعية ريما ( قضاء رام الله ) ( ٣٦ ) .

وفي نهاية العام ١٩٣٦ ، كان في فلسطين نحو ستة الاف مشروع صناعي ، منها ٤٥٠٠ مشروع صناعة يدوية ، يشتغل في كل منها ما يقل عن خمسة اشخاص ، بما فيهم اصحاب المشروع ، و ١٥٠٠ مؤسسة صناعية . وقد ربا مجمل رؤوس الاموال المستثمرة في هذه الصناعات على عشرة ملايين جنيه فلسطيني ، وبلغ عدد العمال الذين يشتغلون فيها حوالي اربعين الف عامل . واحتل المستوطنون اليهود ومؤسساتهم ٤١٥٧ مشروعا من المشاريع الالف الستة المذكورة ، منها ١٢٤٦ مؤسسة صناعية و ٢٩١١ حرفة ، وبلغ مجمل رأس المال المستثمر في هذه المشاريع الصناعية ٨١١٦٠٠٠ ر.ا.جنيه فلسطيني ( ٣٧ ) .

وما ان اندلعت ثورة ١٩٣٦ العربية الفلسطينية ، في ٢٠ نيسان ( ابريل ) من العام المذكور ، حتى اصابها بتأثيرها الصناعات العربية واليهودية على السواء : العربية بفعل توقف الاعمال ، واليهودية بسبب اغلاق الاسواق العربية الفلسطينية في وجهها من جهة ، ولانخفاض معدل الهجرة اليهودية الوافدة الى فلسطين من جهة ثانية ، ولهبوط حجم رؤوس الاموال اليهودية الوافدة بالتالي ، هذا بالاضافة الى تعطل عمال البناء ، وما ترتب على ذلك من ضعف القوة الشرائية . وتضررت محلات كثيرة من جراء الخلل في جهازها المالي . فالصعوبة الاولى ادت الى العجز واعادة تنظيم رأس المال او الاغراق فسي